

Distr.: Limited
3 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب الرئيس، السيد توحيد الإسلام (بنغلاديش)، استناداً إلى
مفاوضات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.32

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧
المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وإلى قرارها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041212 031212 12-62512 (A)



وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٥)،

وإذ تسلّم بأهمية تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ تؤكد أن التنمية الصناعية لا تشمل تنمية قطاع الصناعة التحويلية فحسب، وإنما تشمل جوانب الطاقة، والصناعة الزراعية، والهياكل الأساسية واللوجستيات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وتعليمها، وكذلك تطوير قطاع التعدين،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمدت بموجبه الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع،

وإذ تسلّم بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد الشامل والعاقل، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

بوسائل منها توفير فرص العمل اللائق المنتج وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج النساء والشباب في عملية النمو الاقتصادي، وبأنه يؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين،

وإذ تشدد على أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية ومواجهة التحديات الرئيسية كالقضاء على الفقر؛ وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل؛ والكفاءة في استخدام مجال الموارد؛ والطاقة والتلوث وتغير المناخ؛ والتحولات الديمغرافية؛ وخلق المعرفة ونقلها؛ وتقليص مظاهر التفاوت المتزايدة،

وإذ تسلم بالدور الذي تؤديه دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وتؤكد أهمية فوائد الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وتسلم في هذا الصدد أيضاً بأن تمكين البيئة المحلية أمر أساسي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، والاستفادة الفعالة من الاستثمار والمساعدة الدوليين، وبأن الجهود المبذولة في سبيل خلق تلك البيئة ينبغي أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تسلم أيضاً بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات العاملة في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أدوات لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتنفيذ الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والتكامل الاجتماعي، والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة، وحماية البيئة،

وإذ تؤكد أهمية نقل التكنولوجيا وإقامة شبكات المعرفة، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، والحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

- ١ - **تحيط علماء مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٦)؛
- ٢ - **تعيد تأكيد** أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية لأغراض منها تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق في البلدان النامية، ولا سيما لصالح النساء والشباب والفئات الاجتماعية المستضعفة، وتطوير القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع التغييرات والابتكارات التكنولوجية، وبناء القدرات التجارية، وتعزيز الصناعات الزراعية، والتدريب، والتعليم، والإنتاج الأنظف وذو الكفاءة في استخدام الموارد، وإيجاد بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ونقل المعرفة وإقامة شبكات التواصل؛
- ٣ - **تؤكد** ضرورة العمل في سياق التنمية الصناعية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المستويات وفي عمليات اتخاذ القرارات؛
- ٤ - **تعيد أيضا تأكيد** الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٥ - **تشدد أيضا** على أن عدم دينامية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية يعد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء وإلى تلاشي شبكات الحماية الاجتماعية؛
- ٦ - **تشجع** على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية في سياق إعداد برنامج التنمية للفترة التي تلي عام ٢٠١٥؛
- ٧ - **تؤكد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته الصناعية، وأن المسك بزمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أساسيان في عملية التنمية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛
- ٨ - **تؤكد أيضا** أن الجهود الوطنية ينبغي أن تحظى بدعم الشركاء الإنمائيين، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدتها التصديرية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

(٦) انظر A/67/223.

٩ - **تؤكد كذلك** أن إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها؛

١٠ - **تؤكد** الروابط التي يدعم بعضها بعضها القائمة بين نوعية ونطاق الخدمات العامة الوطنية المقدمة من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل، وما يتصل بذلك من مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في الطاقة والمواد في القطاعات الإنتاجية؛

١١ - **تسلم** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطنية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

١٢ - **تؤكد أيضاً** أهمية تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل بالوسائل الصناعية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المناسبة؛

١٣ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضاً بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وهئية بيئة محلية ودولية مواتية يشكلان محركين رئيسيين للتنمية؛

١٤ - **تلاحظ** الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الأصعدة العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

١٥ - **تلاحظ أيضاً** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دورها النشط في آلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛

١٦ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولايات والأنشطة التكميلية، ومع الكيانات الأخرى، بما في ذلك في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة أثره الإنمائي، وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٧ - تحيط علماً بالتحديات الإنمائية التي أبرزتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تشمل التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعمالة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأمن الغذائي والتغذية، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، والتلوث وتغير المناخ، ومنها تزايد أوجه اللامساواة، والحاجة إلى توليد المعارف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية، وهي تحديات تتعين معالجتها عن طريق التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

١٨ - تلاحظ الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيا وإقامة الشبكات المعرفية كوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة؛

١٩ - ترحب أيضا بالدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٧) والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وخطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢٠ - تؤكد أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية الصناعية وتدعو المجتمع الدولي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم هذا التعاون؛

٢١ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، ونشرها، والعمل على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها، حسب الاقتضاء، في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج المرأة والشباب في عملية التنمية؛

(٧) A/57/304، المرفق.

٢٢ - تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بوصفه منبرا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وكذلك تعزيز إيجاد فرص العمل، بما يشمل الشباب والنساء؛

٢٣ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى القيام بدور نشط في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة؛

٢٤ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية بناء على طلبها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق توفير الدعم في مجال السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفاءة وحديثة وميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، ولا سيما في المناطق الريفية، عن طريق التعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٢٥ - تشير في هذا الصدد إلى الاحتفال بمنتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١ الذي يسر الحوار الدولي الرامي، في جملة أمور، إلى تعزيز الدعم السياسي لخطوة الحصول على الطاقة؛

٢٦ - تشجع كذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق شتى منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، والتعاون بين بلدان الجنوب، وعن طريق معيها لتنمية القدرات ومبادرة شبكات من أجل الرخاء؛

٢٧ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والحركية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

٢٨ - تسلم بأهمية تقارير مراعاة الشركات لمبادئ الاستدامة، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المقيّدة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج معلومات الاستدامة في صلب تقاريرها الدورية، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات والجهات المعنية المهتمة، على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر الأعمال المتعلقة بدمج تقارير مراعاة الاستدامة، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل، ومع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك الاحتياجات في مجال بناء القدرات؛

٢٩ - تشدد على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها في كل من قدراتها الأربع المتمثلة في التعاون التقني، وإجراء البحوث والتحليلات، والمساعدة المعيارية، وأنشطة المنتدى العالمي بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.